

الدورة الرابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

21-23 أبريل 2014، أنقرة، تركيا

جلسة حول

"الأنشطة المنفذة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي:

تقارير وأنشطة المتابعة"

نتائج اجتماع فريق الخبراء المعني بـ

"إحصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي"

1 معلومات خلفية

وفقا لقرارات الدورة الثالثة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، التي عقدت في الفترة من 10-12 أبريل 2013، في أنقرة، تركيا، قررت اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي أنه ينبغي على اللجنة الفنية المكونة من خبراء (TCE) حول "إحصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي" أن تتابع أنشطتها المستقبلية كما هو مخطط لها، ودعت إلى اجتماع فريق الخبراء (EGM) الذي اشترك في تنظيمه كلا من مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية، بهدف تقديم توصيات ملموسة ستقدم إلى الدورة المقبلة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي. وشددت أيضا على أهمية التنسيق بين جميع وكلاء نظم الإحصاء الوطنية (NSO)، والبنوك المركزية، وأسواق المال، والوزارات المعنية، إلخ) وشجعت التواصل الدائم والتعاون فيما بينها للنهوض بهذا المجال.

ونظم مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) بالاشتراك مع معهد التدريب والبحوث الإسلامية (IRTI) التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB) اجتماع فريق الخبراء (EGM) حول "إحصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي" في 25-26 مارس 2014 في مقر مركز أنقرة في أنقرة، الجمهورية التركية.

2 نبذة عن المشاركين

حضر اجتماع فريق الخبراء مندوبون من مكاتب الإحصاء الوطنية وثلاثة عشر بنكا مركزيا للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك: بنغلاديش والكاميرون والعراق والكويت، وليبيا وماليزيا وعمان وفلسطين وقطر، والسعودية والسنغال وتركيا واليمن. كما شارك ممثلو بورصة اسطنبول، والمركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي (INCEIF) وجمعية البنوك المشاركة في تركيا (TKBB) في الاجتماع.

3 الهدف من اجتماع فريق الخبراء

لتكون صناعة الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي ذات أداء جيد لا بد من بنية تحتية إحصائية توفر للقطاع فرصا متكافئة. علاوة على ذلك، ينبغي على واضعي السياسات والمنظمين وواضعي المعايير في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التأكد من أن البنية التحتية الرقابية والقانونية لإحصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي مرتبطة بالتغير السريع لمشهد التمويل الإسلامي والتطورات العالمية. وينبغي أيضا أن تتفاعل جهود تطوير البنية التحتية مع أجندة الإصلاح المالي العالمي.

ومع ذلك، يحتاج صناع القرار إلى بيانات لإنتاج سياسات هيكلية مناسبة وسليمة وفعالة بشأن البنية التحتية. ووفقا لذلك، أولا وقبل كل شيء، ينبغي أن تستند صناعة التمويل الإسلامي على الإحصاءات ذات الصلة. ومن أجل تحقيق هذه المعايير، ينبغي إدراج إحصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي في نظم الإحصاء الوطنية (NSS) للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، فإن الأهداف الرئيسية لاجتماع اللجنة الفنية المكونة من خبراء حول إحصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي هي:

- دراسة الاتجاهات المعاصرة في الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي وتقييم الوضع الحالي لإحصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي في كل من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والعالم؛
- تبادل الممارسات القطرية، والخبرات القيمة والنماذج المبتكرة حول إحصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي؛
- تحديد نطاق ومضمون الإطار العام لإحصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي الذي يمكن لأي بلد عضو أن يستفيد منها إذا/متى احتاجها لجمع البيانات ذات الصلة وتجهيزها ونشرها على أساس مستدام ضمن النظام الإحصائي الرسمي؛
- رفع مستوى الوعي حول إحصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي على مستوى كل من منظمة التعاون الإسلامي والدولي لتطوير التمويل الإسلامي ليصبح تمويلا بديلا عن النظام التقليدي القائم على الفائدة،

- الشروع في عملية إنتاج إحصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي من خلال تحديد خارطة طريق للتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
- الخطوط العريضة لإطار عام لتطوير قاعدة بيانات شاملة لإحصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي
- مناقشة العمل المستقبلي للجنة الفنية المكونة من خبراء وصياغة توصيات الاجتماع الذي سيقدم إلى الدورة الرابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

4 مضمون اجتماع فريق الخبراء

ضم اجتماع فريق الخبراء حول "الإحصاءات المصرفية والمالية الإسلامية" أربع جلسات:

- الممارسات القطرية في جمع البيانات المتعلقة بالخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي ونشرها
- الموقف الحالي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي
- الإطار العام لإحصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي
- مناقشات بشأن العمل المستقبلي للجنة الفنية المكونة من خبراء وصياغة التوصيات

5 توصيات اجتماع فريق الخبراء

في نهاية التدريب، أعرب المشاركون عن شكرهم وتقديرهم لأمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي ومركز أنقرة على استضافة التدريب بالتعاون مع IRTI، ووافقوا على التوصيات والاستنتاجات التالية:

1. تمديد شكرهم الخالص لمركز أنقرة و IRTI على كرم الضيافة، وعلى العروض المفيدة التي قدمها كل من الكويت، وماليزيا، وفلسطين، وقطر، وتركيا، وبورصة اسطنبول، INCEIF، IRTI، ومركز أنقرة و TKBB مربين عن أملهم لاستمرار مثل هذه الاجتماعات.

2. يعترفون بطبيعة البيانات المبعثرة والقائمة عموماً على الرسوم المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية وصناعة التمويل الإسلامي على عدد من المصادر المختلفة، ويقدر جهود IRTI تجاه قاعدة بيانات IBIS (www.ibisonline.net) ويدعون مركز أنقرة و IRTI لاستكشاف إمكانية التعاون من أجل مواصلة تعزيز جودة بيانات الإحصاءات المصرفية والتمويل الإسلامي وتوافرها.

3. الحاجة الملحة إلى محدودية توافر معلومات إحصائية دقيقة ومتسقة وموثوق بها ومنهجية على المستوى القطري، ويشددون على أهمية التمسك بمنهجية سليمة للإحصاءات المصرفية الإسلامية والتمويل وجمعها وتصنيفها ومعالجتها ونشرها على المستوى القطري. وفي هذا الصدد، طلبوا من مركز أنقرة و IRTI التنسيق مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتقديم مجموعة من المعايير ورفع مستوى الوعي بين أعضاء اللجنة

الإحصائية في منظمة التعاون الإسلامي على أساس الوثائق المنهجية الحالية المقدمة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

4. *وبالنظر إلى الاهتمام العالمي المتزايد في الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية، اقترحوا أن يقوم مركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى بما في ذلك المكاتب الإقليمية لصندوق النقد الدولي (IMF) ومركز تنمية بنك التمويل الإسلامي العالمي الدولي في اسطنبول السعي لتجنب ازدواجية الجهود.*

5. *وبالأخذ بعين الاعتبار الأهمية الاستراتيجية لإحصاءات الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، أوصوا بتقديم قضية إحصاءات الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية في اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، وخاصة في اجتماعات البنوك المركزية والسلطات النقدية في منظمة التعاون الإسلامي ومنتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي.*

6. *التأكيد على ضرورة التنسيق السلس بين جميع أصحاب المصلحة في نظام الإحصاء الوطني (NSS) - وخاصة بين مكاتب الإحصاء الوطنية والبنوك المركزية والسلطات النقدية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - لجمع البيانات حول الخدمات المصرفية الإسلامية والصناعة المالية وتصنيفها ومعالجتها ونشرها، ودعوة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لمناقشة القضية بما في ذلك إحصاءات الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية في إطار البرامج الإحصائية الرسمية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.*

7. *وبالإشارة إلى الصعوبات التي واجهتها مختلف المنظمات الدولية والمنظمات غير الهادفة للربح في التواصل مع البلدان المعنية بينما يتم محاولة سد الفجوات في توافر البيانات الإحصائية للقطاع، شدوا على أهمية تحديد أصحاب المصلحة / نقط الاتصال الوطنية داخل نظام الإحصاء الوطني (NSS) لكل بلد والذي من شأنه أن يكون مسؤولاً عن نقل البيانات حول الخدمات المصرفية الإسلامية والصناعة المالية.*

8. *ومشدين على عرض أفضل الممارسات الأساسية، طلبوا من مركز أنقرة، وIRTI ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية تشجيع المشاريع الرائدة التي تركز بشكل رئيسي على المؤشرات الأساسية للصعيد القطري، في البلدان التي لديها بنية تحتية مناسبة ومستعدة للمشاركة.*

9. *ومدركين مستويات التنمية المختلفة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في العمليات الإحصائية المتعلقة بإحصاءات الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية، أشاروا إلى الحاجة الماسة لتحسين البنية التحتية للوصول إلى المستوى المطلوب وإمكانية الوصول للبيانات على المستوى القطري، وبالتالي، دعوا مركز أنقرة وIRTI التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتوسيع نطاق متابعة الجهود المبذولة لبناء القدرات (البرامج التدريبية، ومشاريع التوأمة وتبادل الخبراء، الخ) في هذا المجال.*